

المجلس التنفيذي

الدورة السادسة والخمسون بعد المائة

EB156/4

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

٣ شباط/فبراير ٢٠٢٥

تقرير لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي

١- عُقد الاجتماع الحادي والأربعون للجنة البرنامج والميزانية والإدارة في جنيف في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥ برئاسة الدكتورة كاترين لوفتوس (النرويج).^١ وأشارت الرئيسة إلى أن أعضاء اللجنة عقدوا مؤخراً اجتماعاً غير رسمي لمناقشة القضايا الرئيسية المتصلة بجدول الأعمال، وشكرت الأعضاء على مشاركتهم ومناقشتهم البناءة.

٢- وشدد المدير العام في كلمته الافتتاحية على قيمة عمل منظمة الصحة العالمية (المنظمة) على الصعيد العالمي، والتقدم الذي أحرزته في تحويل عملياتها، والتحديات التي تواجهها، ولاسيما إعلان اعتزام الولايات المتحدة الأمريكية الانسحاب من المنظمة. وكانت المنظمة قد تلقت النبأ عن صدور هذا الإعلان أثناء وجود المدير العام في جمهورية تنزانيا المتحدة لدعم استجابة ذلك البلد لفاشية مرض فيروس ماربورغ. وأعرب المدير العام عن أسفه لهذا القرار، وكرر الإعراب عن أمله في أن تعيد الولايات المتحدة النظر فيه، وشدد على أن المنظمة لا تزال منفتحة على إقامة حوار بناء في هذا الشأن، وأشار إلى مساهمات الولايات المتحدة في الصحة العالمية. كما رد على الادعاءات المذكورة في ذلك الإعلان. وأشار إلى أن المنظمة تعكف بتوجيه من الدول الأعضاء، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، على إجراء أوسع نطاق من الإصلاحات في تاريخها: فأدى تحول المنظمة إلى تحسين الشفافية والكفاءة؛ وتدخل المنظمة تغييرات كبيرة على نموذج التمويل الخاص بها؛ ونفذت المنظمة ٨٨ إصلاحاً من أصل ٩٧ إصلاحاً مقترحاً في خطة تنفيذ الإصلاح المقدمة من الأمانة؛ واستمعت المنظمة إلى الدول الأعضاء فعززت حضورها القطري، على سبيل المثال. وأشار المدير العام إلى أن الأسلوب الذي تُموّل به المنظمة يشكل واحداً من الإصلاحات الأكثر عمقاً، وأعرب عن تقديره للدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء لزيادة الاشتراكات المقدرة والجولة الاستثمارية للمنظمة. وقال إن المنظمة منفتحة دائماً على ما تقدمه الدول الأعضاء من مقترحات بشأن كيفية تحسين ما تقدمه إليها من خدمات. وعرض أيضاً تفاصيل التدابير التي اتخذتها الأمانة مؤخراً لتحسين الكفاءة.

٣- واعتمدت اللجنة جدول أعمالها^٢ بعد أن حذفت منه البند ٣-٣: جدول تقدير الاشتراكات للشائبة ٢٠٢٦-٢٠٢٧، والبند ٣-١٢: تعديلات اللاتحة المالية والنظام المالي، ووافقت على برنامجها وأسلوب عملها.

١ قائمة المشاركين متاحة في الوثيقة EBPBAC41/DIV.1.

٢ الوثيقة EBPBAC41/1.

البند ٢ من جدول الأعمال: مسائل تُعرض على اللجنة للعلم أو لاتخاذ إجراءات بشأنها

١-٢ تقرير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة (الوثيقة EBPBAC41/2)

٤- عرض رئيس لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة تقرير اللجنة الاستشارية، وأدلى ببعض الملاحظات الرئيسية. وسلط الضوء على جملة أمور من بينها الرأي غير المشفوع بتحفظ الذي أبداه مراجع الحسابات الخارجي بشأن البيانات المالية للمنظمة وأهمية مراجعة الأداء. وأعرب كذلك عن ارتياح اللجنة الاستشارية لخطة عمل المراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠٢٥؛ وتدابير التخفيف التي يجري اتخاذها لمعالجة المخاطر في تنفيذ نظام إدارة الأعمال؛ والحاجة إلى عمليات أشد صرامة للإبلاغ عن تنفيذ التوصيات الصادرة عن مكتب التقييم. وأخيراً، سلط الرئيس الضوء على كيف أوضحت زيارة اللجنة الاستشارية إلى إقليم غرب المحيط الهادئ الطريقة التي تُنفذ بها السياسات في الميدان، ورحب بزيادة الاعتراف بالمنظمة في هذا الإقليم بوصفها مصدراً قوياً للدعم والقدرة على الحشد في سبيل العمل الجماعي.

٥- وأعربت لجنة البرنامج والميزانية والإدارة عن تقديرها للتقرير ورحبت بالملاحظات والتوصيات البناءة. وشددت كذلك على الحاجة إلى مواصلة توفير التمويل الكافي لوظائف المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق. وفيما يتعلق بوظيفة التحقيق، أوضحت الأمانة أن قدرة مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد اتسع نطاقها اتساعاً كبيراً.

٦- ونظراً لكون إدارة المخاطر وظيفة بالغة الأهمية، فقد دعت اللجنة الأمانة إلى مواصلة تنفيذ إطار إدارة المخاطر. واعترافاً بالجهود المبذولة بالفعل، حثت اللجنة الأمانة على مواصلة تنفيذ توصيات لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة، مشيرة إلى التعاون الجيد بين الأمانة وهذه اللجنة.

٧- ورداً على الشواغل المتصلة بالتراجع الواضح في فعالية الضوابط الداخلية من عام ٢٠٢٢ إلى عام ٢٠٢٣، أوضحت الأمانة أن ذلك يرجع إلى عمليات المراجعة المحددة التي أُجريت في عام ٢٠٢٣ وعكست استقراءً لبيانات جزئية. ولم تظهر البيانات النهائية أي تغيير ذي دلالة إحصائية مقارنة بالعام السابق.

٨- وذكرت الأمانة أن اهتماماً متزايداً يولى لوظيفة التقييم وتوصياتها وأنه يجري تنفيذ رصد منتظم لجميع وظائف المساءلة بسبل منها لوحة المتابعة القائمة. واستجابة للدعوة إلى تحديث إطار المساءلة، أكدت الأمانة أن هذه العملية قد بدأت بالفعل.

وأحاطت اللجنة علماً بتقرير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة. واقتُرحت كذلك، في إطار توجيه تنفيذ الأمانة للولايات القائمة، أن تواصل الأمانة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة.

البند ٣ من جدول الأعمال: المسائل المعروضة على نظر المجلس التنفيذي لاستعراضها و/ أو تقديم توصيات بشأنها

١-٣ تمويل وتنفيذ الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥ (الوثيقتان مت ١٥٦/٢٦ تتقيح ١ ومت ١٥٦/١ معلومات/١)

٩- قدمت الأمانة لمحة عامة عن تنفيذ الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥، بما في ذلك التمويل، وسلطت الضوء على الأثر المحتمل للإخطار الذي وجهته الولايات المتحدة بانسحابها من المنظمة.

١٠- وأعربت اللجنة عن شكرها للأمانة على ما قدمته من معلومات مفصلة. وأعربت عن قلقها إزاء فجوة التمويل الناجمة عن الانسحاب، مما يطرح تحديات كبيرة أمام تنفيذ البرامج التقنية للمنظمة.

١١- وفي هذا السياق، شددت اللجنة على أهمية تحديد أولويات الوظائف الحاسمة وتأمينها، ودعت الدول الأعضاء والأمانة في الوقت نفسه إلى مواصلة العمل من أجل ضمان تمويل أكثر استدامة. وبينما أقرت اللجنة بصعوبة تحقيق تمويل متساو في جميع المكاتب الرئيسية وحصائل القطاع الأساسي من الميزانية في الوقت الذي يتأتى فيه أكثر من ٨٠٪ من تمويل المنظمة من مساهمات طوعية غالباً ما تكون مخصصة لأغراض محددة، فقد حثت على إعادة توزيع الأموال على نحو استراتيجي لسد الفجوات، مع التركيز على المخرجات ذات الأولوية العليا. ورحبت اللجنة بتدابير احتواء التكاليف التي تتولى الأمانة اعتمادها وشجعتها على الاستمرار في هذا المسار، مع مراعاة صحة الموظفين ورفاههم.

١٢- ولا تزال اللجنة تشعر بالقلق إزاء عدم المساواة في توزيع الموارد على جميع المكاتب الرئيسية والحصائل، في ظل الاعتماد الكبير على الأموال المخصصة لأغراض محددة. وأعربت عن تأييدها الواسع لمؤشرات الأداء الرئيسية المتعلقة بالتمويل المستدام والمعرضة في الوثيقة م ١٥٦/٢٦ تنقيح ١، ولكنها دعت إلى تحسين المؤشرات لتتبع الإنصاف والفعالية، وإلى تصنيف المؤشرات ذات الصلة حسب مستوى المنظمة. وشجعت الأمانة الدول الأعضاء على تبادل المزيد من الأفكار الرامية إلى تحسين مؤشرات الأداء الرئيسية.

١٣- وأعربت اللجنة عن تقديرها للجولة الاستثمارية للمنظمة بوصفها خطوة إضافية مهمة نحو تحقيق التمويل المستدام، حيث نجحت في زيادة مرونة التمويل والقدرة على التنبؤ به وتوسيع قاعدة الجهات المانحة. كما شجعت الأمانة على تحليل نتائج الجولة الاستثمارية ومواصلة استكشاف فرص التمويل الجديدة والتمويل المبتكر وتوسيع نطاق قاعدة الجهات المانحة.

١٤- وأوضح المدير العام أن المنظمة تبذل قصارى جهدها لتنويع تمويلها. وقد أحرز تقدم في الجولة الاستثمارية التي اجتذبت ٣٩ جهة مانحة جديدة حتى الآن. وأشار إلى أن الزيادة في الاشتراكات المقدرة تشكل ضرورة لأغراض تشمل تحسين تمويل المنظمة.

وأوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة م ١٥٦/٢٦ تنقيح ١. واقترحت كذلك، في إطار توجيه تنفيذ الأمانة للولايات القائمة، أن تقوم الأمانة بما يلي:

(أ) في ضوء الحقائق الاقتصادية/ المالية الراهنة، المواظبة على رصد الحالة المالية للميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥، وتقديم تقرير محدث إلى جمعية الصحة العالمية الثامنة والسبعين عن طريق لجنة البرنامج والميزانية والإدارة في اجتماعها الثاني والأربعين، بسبل منها تصنيف مؤشرات الأداء الرئيسية ذات الصلة، بما فيها مؤشرات الإنصاف، على مستويات المنظمة الثلاثة؛

(ب) الاستمرار في تحسين توزيع الموارد على المكاتب الرئيسية، وتقديم تقرير في أيار/ مايو ٢٠٢٥ عن التقدم المحرز في هذا الشأن؛

(ج) تعزيز الإجراءات المتخذة عبر جميع مستويات المنظمة لدعم الالتزام بتمويل المخرجات ذات الأولوية العليا بنسبة ٨٠٪ من ميزانيتها، رهنأ بتوافر الأموال، وحماية الوظائف الحاسمة للمنظمة؛

(د) مواصلة وتعزيز التدابير الرامية إلى تحقيق تخفيضات في التكاليف ومكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة، وتقديم تقرير عن ذلك إلى جمعية الصحة العالمية الثامنة والسبعين في إطار التقرير عن الكفاءة.

٢-٣ الميزانية البرمجية المقترحة للثنائية ٢٠٢٦-٢٠٢٧ (الوثيقة م ١٥٦/٢٧)

١٥- عرضت الأمانة مسودة الميزانية البرمجية المقترحة للثنائية ٢٠٢٦-٢٠٢٧، والتي تتضمن معلومات عن التحديثات التي أُجريت منذ اجتماعات اللجان الإقليمية، وحصائل عملية تحديد الأولويات القطرية، ووضع مؤشرات المخرجات. كما عرضت حصائل الجولة الاستثمارية الأولى حتى الآن والتقدم المحرز فيما يتعلق بتعبئة الموارد.

١٦- ورحبت اللجنة بالعمل الذي اضطلعت به الأمانة لوضع مسودة الميزانية البرمجية المقترحة للثنائية ٢٠٢٦-٢٠٢٧ في صيغتها النهائية، وأشادت بالشفافية التي تحلت بها الأمانة. وأعربت عن تقديرها لمشاركة الأمانة مع الدول الأعضاء في عملية تحديد الأولويات أثناء إعداد الميزانية المقترحة.

١٧- وشددت اللجنة على أهمية مواصلة تعزيز الاستدامة المالية للمنظمة، وأكدت دعمها للزيادة المقررة بنسبة ٢٠٪ في الاشتراكات المقدّرة.

١٨- ورداً على الانخفاض المتوقع في التمويل في الثنائية ٢٠٢٦-٢٠٢٧ نتيجة لإخطار الولايات المتحدة الأمريكية بانسحابها من المنظمة، عرضت الأمانة ثلاثة خيارات للميزانية البرمجية المقترحة للثنائية ٢٠٢٦-٢٠٢٧: المُضي قدماً على النحو المقترح حالياً (الخيار الأول)، أو تخفيض الميزانية إلى مستوى الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥، مع إضافة الزيادة الخاصة بالمراكز التقنية العالمية (الخيار الثاني)، أو تخفيض الميزانية في ضوء الوضع الاقتصادي والتمويلي الحالي (الخيار الثالث). وأوضحت الأمانة أن المراكز التقنية العالمية مُدرجة كبنود منفصل من بنود الميزانية.

١٩- وأشار بعض أعضاء اللجنة إلى أن اعتماد الخيار الأول من شأنه أن يبعث برسالة واضحة مفادها الرغبة في الحفاظ على التوجّه الاستراتيجي للمنظمة وطموحاتها. وفي الوقت نفسه، أقرّت اللجنة بأنه في ظل مغادرة أكبر مساهم مالي في المنظمة، لا يمكن أن تكون الميزانية "كالمعتاد"، وأن مبدأ الميزنة الواقعية أمر بالغ الأهمية لضمان المواءمة مع الواقع الاقتصادي والمالي. وناقشت اللجنة القطاع الأساسي من الميزانية البرمجية المقترحة للثنائية ٢٠٢٦-٢٠٢٧ ووافقت على اقتراح تخفيضه إلى ٤,٩ مليار دولار أمريكي (الخيار الرابع). وأعربت اللجنة عن قلقها من أن الميزانية البالغة ٤,٩ مليار دولار أمريكي تعكس نمواً اسمياً سلبياً مقارنة بالثنائية السابقة، وأنه ينبغي أن يؤخذ هذا الأمر في الاعتبار في المناقشات المقبلة بشأن الميزانية. وطلبت إلى الأمانة أن تقدم، في أقرب وقت ممكن، أرقاماً مفصلة للاشتراكات المقدّرة لكل دولة من الدول الأعضاء، مع بيان طريقة الحساب.

٢٠- وناقشت اللجنة أهمية الحفاظ على الوظائف الأساسية، بما في ذلك تلك المندرجة ضمن مجالات البيانات والابتكار، والمساءلة، وتعزيز قدرات البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، شدّدت اللجنة على أهمية مؤشرات الحصائل والمخرجات. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء عناية خاصة للعبء المتصل بجمع البيانات ومحدودية توافر البيانات، ولخفض عدد المؤشرات. كما ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر بعناية في الآثار المترتبة على تكلفة القرارات والمقررات الإجرائية.

٢١- وكان هناك تأكيدٌ لتكثيف الجهود الرامية إلى ضمان إرساء نموذج تمويل أكثر استدامة، وتوسيع قاعدة المانحين، وتعزيز قدرات تعبئة الموارد. وأعرب عن القلق إزاء ارتفاع مستوى التمويل المخصّص في الوقت الراهن وعدم التكافؤ في التمويل بين المكاتب الرئيسية والحصائل.

٢٢- وأكدت الأمانة أن تحديد الأولويات القطرية سيواصل توجيه عملية إعداد الميزانية.

٢٣- وأكدت كذلك أنها ستواصل عملية التشاور أثناء وضع الصيغة النهائية للميزانية البرمجية المقترحة لجمعية الصحة.

وأوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير.

واقترحت كذلك، في إطار توجيه تنفيذ الأمانة للولايات القائمة، بما في ذلك مواصلة إعداد الميزانية البرمجية لتنظر فيها جمعية الصحة العالمية الثامنة والسبعون وتوافق عليها، أن تقوم الأمانة بما يلي:

(أ) أن تراعي القيود المالية والاقتصادية الحالية من خلال خفض مبلغ القطاع الأساسي من نسخة المجلس التنفيذي من الميزانية البرمجية المقترحة للثنائية ٢٠٢٦-٢٠٢٧ إلى ٤,٩ مليار دولار أمريكي، مع الإبقاء على الوظائف الأساسية والمساءلة وقدرات البلدان وإعطائها الأولوية؛

(ب) أن تعدّ هذا الاقتراح استناداً إلى الأولويات القطرية التي جرى تحديدها مؤخراً بالاشتراك بين الدول الأعضاء والأمانة لفترة برنامج العمل العام الرابع عشر، ٢٠٢٥-٢٠٢٨؛

(ج) أن تعيد النظر، تمسّياً مع مبدأ الميزنة الواقعية، في تقدير تكاليف الأولويات على المستويات الثلاثة، بما يتماشى مع العملية الأخيرة لتحديد الأولويات القطرية، مع مراعاة السياق الاقتصادي والتمويلي الحالي وضمان زيادة التركيز على إحداث أثر قابل للقياس في البلدان؛

(د) أن تستند في إعداد الميزانية البرمجية المقترحة للثنائية ٢٠٢٦-٢٠٢٧ إلى زيادة بنسبة ٢٠٪ في الاشتراكات المقدرة على النحو المتوخى في المقرر الإجرائي ج ص ٧٥ (٨) (٢٠٢٢)؛

(هـ) أن تواصل المسار نحو إرساء منظمة ممولة تمويلًا مستدامًا، بطرق منها الاستناد إلى التقدم المحرز في الجولة الاستثمارية للمنظمة من أجل تأمين تمويل مستدام ومرن ويمكن التنبؤ به من قاعدة عريضة من الجهات المانحة من خلال خطة عمل لتعبئة الموارد للتمويل القصير الأجل، فضلاً عن التمويل المتوسط والطويل الأجل؛

(و) أن تقدّم معلومات محدّثة أكثر تفصيلاً عن التمويل المتوقع للميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٦-٢٠٢٧ في أيار/ مايو ٢٠٢٥، بما في ذلك المجالات المحتملة التي قد تشهد فجوات في التمويل؛

(ز) أن تحدّث المنصة الرقمية للميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٦-٢٠٢٧ بشكل مستمر وشفاف بالمعلومات المتعلقة بإعداد الميزانية؛

(ح) أن تواصل مشاوراتها غير الرسمية مع الدول الأعضاء طوال فترة إعداد الميزانية البرمجية المقترحة.

وأوصت اللجنة كذلك بأن ينظر المجلس التنفيذي بعناية في تقدير تكاليف مشاريع القرارات والمقررات الإجرائية في ضوء مبلغ ٤,٩ مليار دولار أمريكي المقترح للميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٦-٢٠٢٧ والقيود المحتملة على التمويل.

كما أوصت اللجنة المجلس التنفيذي، في إطار استعراضه للتقارير المنتظمة عن تمويل الميزانية البرمجية وتنفيذها، بأن يقيم أيضاً حالة تمويل الميزانية في ضوء مبدأ الميزنة الواقعية وأن ينظر في ضرورة إدخال تعديلات على حجم الميزانية، خلال دورة مجلس التنفيذ الثامنة والخمسين بعد المائة، وأن يقدم توصيات إلى جمعية الصحة العالمية التاسعة والسبعين.

٣-٤ إصلاح الحوكمة

- إصلاح الحوكمة بقيادة الدول الأعضاء (الوثيقتان مت ٢٩/١٥٦ ومت ٢٩/١٥٦ إضافة ١)

٢٤- عرض الرؤساء المشاركون لعملية إصلاح الحوكمة بقيادة الدول الأعضاء التقرير وسلّطوا الضوء على تنفيذ عدد من الإصلاحات التي اقترحتها فرقة العمل المرنة للدول الأعضاء والمعنية بتعزيز الحوكمة الميزانية والبرمجية والتمويلية للمنظمة. وشدّدوا على ضرورة مشاركة عدد كبير من الدول الأعضاء من أجل ضمان القدرة على دعم عملية الإصلاح والمساهمة فيها، مشيرين إلى أن النموذج الحالي لتيسير المناقشات اعتمد على جهود عدد قليل من الأفراد. وعلاوة على ذلك، ينبغي توطيد مختلف مسارات عملية الإصلاح إذا أُريد لها أن تحقّق الاستدامة.

٢٥- وأيدت اللجنة بقوة عملية الإصلاح على النحو المبين في التقرير، وأشادت بعمل الرؤساء المشاركين. وأحاطت علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات في عام ٢٠٢٤، بما في ذلك فيما يتعلق بإدارة جدول الأعمال، ولاحظت العدد الكبير من القرارات المقدّمة إلى جمعية الصحة. وعلى الرغم من إقرار اللجنة بحق الدول الأعضاء في اقتراح مشاريع قرارات ومقررات إجرائية لتتخذ فيها جمعية الصحة، إلا أنها شددت على ضرورة أن تكون هذه المشاريع ذات صلة ببنود جدول الأعمال، وأن تكون حسنة التوقيت ومتوائمة مع برنامج العمل العام للمنظمة، وتراعي القيود المالية الحالية لتتواجهها المنظمة.

٢٦- وأيدت اللجنة الاقتراح الداعي إلى وضع نموذج مستدام لتمثيل مصالح الأعضاء في إطار عملية إصلاح الحوكمة بقيادة الدول الأعضاء، ويستفيد من الاستمرارية والذاكرة المؤسسية والخبرة المتوفرة، ويحصل بموجبه المسؤولون على الدعم اللازم لتنفيذ الإصلاحات. ومن شأن ذلك أن يساعد أيضاً على التصدي للتحديات المتعلقة بتزايد عدد القرارات وتحقيق أهداف برنامج العمل العام.

وأوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة مت ٢٩/١٥٦، وأن يعتمد مشروع المقرر الإجرائي الوارد فيها.

• **عملية معالجة الادعاءات المحتملة ضد المديرين العامين للمنظمة والتحقيق فيها (الوثيقتان م ١٥٦/٣٠ وم ١٥٦/٣٠ إضافة ١)**

٢٧- قدم الرؤساء المشاركون لعملية إصلاح الحوكمة بقيادة الدول الأعضاء تقريرهما عن عملية معالجة الادعاءات المحتملة ضد المديرين العامين للمنظمة والتحقيق فيها، وعرضوا بياناً للحالة فيما يتعلق بالمسألتين المعلقتين: معالجة القضايا بعد قرار ظاهري وإجراء استعراض أولي، والقرار التالي لاستكمال الاستعراض الأولي من جانب كيان التحقيق الخارجي، بما في ذلك القرار بشأن ما إذا كان ينبغي إجراء تحقيق كامل. وقد بلغ نموذج التشاور الحالي منتهاه. ولتسوية نقطتي الخلاف الأخيرتين وتحقيق توافق في الآراء، يجب أن يتمتع القائمون على صياغة الوثيقة من الدول الأعضاء بالسلطة الرسمية لاقتراح حلول تراعي الآراء المختلفة الواردة في مقترحات الدول الأعضاء. ولذلك، اقترحوا مشروع مقرر إجرائي (يرد في التذييل ٢ بالوثيقة م ١٥٦/٣٠) يمنح المجلس التنفيذي بموجبه رئيسي المجلس التنفيذي ولجنة البرنامج والميزانية والإدارة تفويضاً لما يلي: عقد مشاورات غير رسمية بشأن نقطتي الخلاف المتبقيتين، مع تشجيع جميع الدول الأعضاء على المشاركة فيها، وذلك اعترافاً بحاجة الدول الأعضاء إلى عملية شاملة للجميع؛ وتقديم مسودة مقترح نهائي إلى اللجنة في اجتماعها الثاني والأربعين المقرر انعقاده في أيار/ مايو ٢٠٢٥، لترفع به توصية إلى جمعية الصحة العالمية الثامنة والسبعين باسم المجلس التنفيذي. وشدد الرؤساء المشاركون على الطابع التقني للغاية الذي تتسم به العملية، وحثوا الدول الأعضاء بشدة على تطبيق نهج قائم على توافق الآراء يضمن التشاور مع جميع الدول الأعضاء.

٢٨- وأكد رئيسا المجلس التنفيذي ولجنة البرنامج والميزانية والإدارة أنهما يعملان على تسوية المسألتين المعلقتين خلال الدورة الحالية لاجتماعات الأجهزة الرئاسية، وعلى أقصى تقدير في الاجتماع الثاني والأربعين للجنة.

٢٩- وأعربت اللجنة عن شكرها للرؤساء المشاركين على جهودهما الدؤوبة في سبيل صياغة عملية لمعالجة الادعاءات المحتملة ضد المديرين العامين للمنظمة والتحقيق فيها؛ وشدد أعضاء اللجنة على أهمية اتباع عملية شفافة وخاضعة للمساءلة، وتحقيق توازن بين إشراف الأجهزة الرئاسية وضمان نزاهة عملية التحقيق واستقلاليتها. ولاحظت اللجنة أن وكالات الأمم المتحدة الأخرى لديها خبرة في هذا المجال. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن يوصي مشروع المقرر الإجرائي بأن ينظم رئيسا المجلس التنفيذي ولجنة البرنامج والميزانية والإدارة مشاورات مستفيضة وشفافة وشاملة لجميع الدول الأعضاء بغية التوصل إلى توافق في الآراء.

وأوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة م ١٥٦/٣٠ وأن يعتمد مشروع المقرر الإجرائي الوارد في التذييل ٢ بتلك الوثيقة، بصيغته المعدلة أدناه:

إن المجلس التنفيذي، وقد نظر في تقرير الرؤساء المشاركين لعملية إصلاح بقيادة الدول الأعضاء وتقرير لجنة البرنامج والميزانية والإدارة^٣؛ وإذ يؤكد الالتزام الطويل الأمد من جانب الدول الأعضاء، ولاسيما في اجتماعات الأجهزة الرئاسية التي عُقدت في أعوام ٢٠١٩ و ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤، بإضفاء الطابع الرسمي على عملية معالجة الادعاءات المحتملة ضد المديرين العامين للمنظمة والتحقيق فيها؛ وإذ يشير إلى المقرر الإجرائي لجمعية الصحة في أيار/ مايو ٢٠٢٤ بالعودة إلى هذه المسألة لمناقشتها في أيار/ مايو ٢٠٢٥^٤؛ وإذ يدرك أن التمثيل الواسع للدول الأعضاء، بما يشمل جميع الأقاليم، ضروري لتحقيق توافق في الآراء في صياغة مثل هذه العملية؛ وإذ يعترف بالتفويض الرسمي للمجلس التنفيذي من خلال لجنة البرنامج والميزانية والإدارة للنظر في مسائل الحوكمة وتقديم مقترحات بشأنها إلى جمعية الصحة،

٣ الوثيقتان م ١٥٦/٣٠ وم ١٥٦/٤، على التوالي.

٤ المقرر الإجرائي ج ص ٧٧ (١٥) (٢٠٢٤).

قرر ما يلي:

(١) أن يعرب عن تقديره للتقرير المقدم من الرؤساء المشاركين لعملية إصلاح الحوكمة بقيادة الدول الأعضاء عن عملية معالجة الادعاءات المحتملة ضد المديرين العامين للمنظمة والتحقيق فيها؛^٥

(٢) أن يطلب من رئيسي المجلس التنفيذي ولجنة البرنامج والميزانية والإدارة:

(أ) العمل على تسوية نقطتي الخلاف المتبقيتين، على النحو المبين في الوثيقة مت ٣٠/١٥٦: "المسائل الموضى بأن تناولها الدول الأعضاء بمزيد من النقاش" في القسمين باء ٢ وباء ٣، من خلال المشاركة الشاملة للجميع والشفافة والتشاركية والتشاور الوثيق مع جميع الدول الأعضاء؛

(ب) الاستفادة من عناصر الاتفاق في الأعمال والمشاورات السابقة التي أجرتها لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة والدول الأعضاء بكيفيات مختلفة، ومنها الكيفية المبينة في الإطار الوارد في التذييل ١ بالوثيقة مت ٣٠/١٥٦، بهدف الانتهاء من مسودة الإجراءات لكي تنظر فيها جمعية الصحة العالمية الثامنة والسبعون، من خلال الاجتماع الثاني والأربعين للجنة البرنامج والميزانية والإدارة؛

(٣) أن يطلب إلى المدير العام تيسير تقديم الدعم من لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة وإتاحة الموارد اللازمة ضمن الأمانة، بما في ذلك مكتب خدمات الرقابة الداخلية للمنظمة ومستشارها القانوني، حسب الاقتضاء.

• خطة تنفيذ الإصلاح المقدمة من الأمانة (الوثيقة مت ٣٢/١٥٦)

٣٠- بناءً على دعوة من الرئيس، قدمت الأمانة التقرير، مسلطة الضوء على حقيقة أن ٨٨٪ من التوصيات قد نُفذت تنفيذاً كاملاً حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤، ويجري حالياً تنفيذ النسبة المتبقية البالغة ١٢٪، وأن الأمانة تتوقع إغلاق جميع الإجراءات المرتبطة بها بحلول نهاية عام ٢٠٢٥. وأوضحت الأمانة أن معلومات آنية قد قُدمت عن التقدم المُحرز على لوحة المتابعة من أجل تتبع خطة تنفيذ الإصلاح المقدمة من الأمانة، واللوحة متاحة على بوابة الدول الأعضاء على الموقع الإلكتروني للمنظمة.^٦

٣١- وأعربت اللجنة عن تقديرها البالغ للعمل المُنجز حتى الآن في سبيل وضع الخطة موضع التنفيذ. وأشادت بإنشاء لوحة المتابعة وبمحتواها، مشيرةً إلى أنها تعزز الشفافية والمساءلة وتسهّل اتخاذ قرارات مستتيرة.

٣٢- وشددت اللجنة على أهمية المُضي قدماً في الإصلاحات وتنفيذ التوصيات المتبقية من أجل زيادة المساءلة والشفافية. وينبغي أن تكون الإجراءات المتخذة في إطار فرقة العمل المرنة للدول الأعضاء والمعنية بتعزيز الحوكمة الميزانية والبرمجية والتمويلية للمنظمة وعمليات الإصلاح شديدة الاتساق. وعلى الدول الأعضاء دور مهم لكي تضطلع به، وينبغي الاعتراف بالإسهامات الإقليمية والقُطرية في الإصلاحات، مع تواصل التركيز على تعزيز الأثر على الصعيد القُطري.

٣٣- وأكدت الأمانة الاستمرار في مواصلة إجراءات الإصلاح وتأزرها وتكاملها على نحو وثيق مع توصيات فرقة العمل المرنة للدول الأعضاء وبرنامج عمل التحوّل. وطمأنت اللجنة كذلك بتوحي تطبيق جميع إجراءات الإصلاح، بما في ذلك مبادرات التحوّل، طوال فترة تنفيذ برنامج العمل العام الرابع عشر، ٢٠٢٥-٢٠٢٨، وما بعدها. وأخيراً، أكدت

٥ الوثيقة مت ٣٠/١٥٦.

٦ انظر: [تتبع إجراءات خطة التنفيذ المقدمة من الأمانة: لوحة المتابعة الخاصة بمنظمة الصحة العالمية من أجل تتبع خطة تنفيذ الإصلاح المقدمة من الأمانة](#) [بالإنكليزية] (تم الاطلاع في ١ شباط/فبراير ٢٠٢٥).

الأمانة أنها بصدد وضع استراتيجية للمنظمة بشأن تغيير الثقافة السائدة، بما في ذلك منع سوء السلوك الجنسي والتصدي له، لكي تقدمها إلى اللجنة في اجتماعها في أيار/ مايو ٢٠٢٥.

وأوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير. واقترحت كذلك، في إطار توجيه تنفيذ الولايات القائمة للأمانة، أن تقوم الأمانة بما يلي:

- (أ) مواصلة عملها الرامي إلى تنفيذ الإجراءات المفتوحة المتبقية في خطة تنفيذ الإصلاح المقدّمة من الأمانة والوفاء بالمواعيد المتوخاة، مع الاعتراف بأي قيود على قدرات الموارد والحاجة إلى ضمان الاستدامة؛
- (ب) بالنظر إلى القيود المالية، تقديم معلومات إضافية عن كيفية تحديد أولويات العمل من الآن فصاعداً؛
- (ج) ضمان الكفاءة من خلال تعزيز التعاون بين الإدارات، وتعظيم أوجه التآزر مع مسارات العمل والولايات الحالية وتطبيق أفضل الممارسات؛
- (د) مواصلة تشجيع تغيير الثقافة والسلوك على جميع مستويات المنظمة الثلاثة، وتقديم عرضاً عاماً عن كيفية تتبع التقدّم المُحرَز خلال الفترة الكاملة لتنفيذ برنامج العمل العام الرابع عشر، ٢٠٢٥-٢٠٢٨؛
- (هـ) مواصلة المناقشات مع الدول الأعضاء لتحديد الثغرات والإصلاحات الإضافية المطلوبة، ولاسيما تعزيز الأثر على المستوى القطري وتقييم النتائج المترتبة على تنفيذ الإصلاحات.

٣-٥ منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرّش الجنسي (الوثيقة م ١٥٦/٢٨)

٣٤- قدمت الأمانة التقرير، وأشارت إلى التقدم المطرد المُحرَز في إطار الاستراتيجية الثلاثية السنوات بشأن منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرّش الجنسي والتصدي لها (٢٠٢٣-٢٠٢٥)، وسلّطت الضوء على الخطوات التالية اللازمة لتوحيد تلك الجهود واستدامة التغيير. وقد عزّزت المنظمة هياكلها الأساسية بقدر كبير وقدرتها على منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرّش الجنسي والتصدي لها على مدى السنوات الماضية؛ ومع ذلك، فلا يمكن للمنظمة أن تفعل الكثير بمفردها. فسيكون بذل الجهود والاستثمار والتدقيق بشكل دائم من جانب جميع أصحاب المصلحة حاسم الأهمية لإحراز التقدم في المستقبل. وسيتطلب البناء على المكاسب التي تحقّقت حتى الآن تغييراً أوسع نطاقاً يشمل منظومة الأمم المتحدة بأكملها من أجل معالجة الدعم المقدم إلى الضحايا والناجين على نحو منسّق ويمكن التنبؤ به، مع تعزيز مشاركة الدول الأعضاء في العمليات المشتركة بين المنظمة ووزارات الصحة للحد بالفعل من سوء السلوك الجنسي في السياقات الإنمائية والإنسانية.

٣٥- ورحبت اللجنة بالتقدم الذي أحرزته المنظمة على النحو المبين في التقرير، وأحاطت علماً بالتقييم الإيجابي الصادر عن شبكة تقييم أداء المنظمات المتعدّدة الأطراف للأسس المتينة التي وضعتها المنظمة، والمدعومة بقيادة متقانية وواضحة. وأيدت اللجنة موقف المنظمة الذي لا يتسامح مطلقاً مع سوء السلوك الجنسي، وأبدت دعمها الكامل لنهج المنظمة الذي يركّز على الضحايا والناجين.

٣٦- وأشارت اللجنة إلى التحديات المتبقية، ولاسيما تلك التي تتعلق بتعزيز آليات الرقابة الداخلية والنظام الشامل لإدارة أحداث سوء السلوك الجنسي، وعدم تقاسم تكاليف دعم الضحايا والناجين بين وكالات الأمم المتحدة، وصعوبة إيجاد الموارد البشرية والمالية ونشرها في حالات الطوارئ الصحية. وسلّطت الضوء على أهمية مواصلة العمل على تغيير ثقافة المنظمة وحثّ الأمانة على تنظيم أنشطة برمجية وتنفيذية تتصدى لجميع أشكال سوء السلوك، بما في ذلك السلوك المسيء والفساد والغش. وفي هذا السياق، أكدت الأمانة أن المنظمة بصدد وضع استراتيجية لتغيير الثقافة تسترشد بالسلوك، بالاستناد إلى التجارب المستمدة من عملها على منع سوء السلوك الجنسي والتصدي له، لتكون جاهزة للنشر والدمج المجتمعي في عام ٢٠٢٥.

٣٧- وشكر المدير العام اللجنة على تأييدها لنهج المنظمة ودعمها لأنشطة منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها التي تضطلع بها المنظمة. وتظل المنظمة ملتزمة بتعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة وستواصل جهودها الاستباقية لتقديم الدعم إلى الضحايا والناجين وتعزيز التغيير الثقافي الطويل الأمد.

وأوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير. واقتُرحت كذلك، في إطار توجيه تنفيذ الولايات القائمة للأمانة، أن تقوم الأمانة بما يلي:

(أ) مواصلة إضفاء الطابع المؤسسي والشفافية على منع سوء السلوك الجنسي والتصدي له والمساءلة بشأنه، والاستمرار في دمج سوء السلوك الجنسي في تدابير منع سوء السلوك الأوسع نطاقاً؛

(ب) تشجيع الدول الأعضاء ودعمها في استخدام الإطار الطوعي غير الملزم المقترح للمساءلة بشأن منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها، تعزيزاً لحماية المجموعات السكانية من سوء السلوك الجنسي في العمليات المشتركة بين المنظمة والحكومات؛

(ج) تعزيز الخدمات الخاصة بالضحايا/الناجين على الصعيد القطري والعمل مع سائر وكالات الأمم المتحدة على إيجاد الحلول على نطاق المنظومة، بما في ذلك من خلال آليات ملائمة لتقاسم التكاليف؛

(د) اعتماد نهج متعدد الأوجه للتعاون مع المجتمع المدني وسائر المنظمات المحلية لضمان تقديم الدعم الملائم للضحايا وعدم التسامح مطلقاً مع سوء السلوك الجنسي من قِبل الشركاء المنفذين؛

(هـ) السعي إلى تغيير ثقافة المنظمة على نطاق أوسع تعزيزاً لعدم التسامح مطلقاً مع جميع أشكال سوء السلوك، بما في ذلك سوء السلوك الجنسي؛

(و) مواصلة تعزيز آليات الرقابة الداخلية ونظام إدارة أحداث سوء السلوك الجنسي؛

(ز) مواصلة التأثير على عمل النهج المشترك للحماية من أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي، ولاسيما فيما يتعلق بتمويل منع سوء السلوك الجنسي في العمليات الميدانية.

٦-٣ بيان ممثل جمعيات موظفي المنظمة (الوثيقة م ١٥٦/ معلومات/٣)

٣٨- عرض ممثل جمعيات موظفي المنظمة، باسم جمعيات موظفي المنظمة والوكالة الدولية لبحوث السرطان ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، البيان الذي ركّز على المجالات موضع الاهتمام الكبير، بما في ذلك صحة الموظفين ورفاههم، والتنقل، ونظام العدل الداخلي، وأساليب التعاقد، والأجور ومعايير العمل.

٣٩- وأعربت اللجنة عن تقديرها لعمل الموظفين وسلّطت الضوء على دور العاملين في الطوارئ الصحية المعقّدة والأزمات. وفي الوقت ذاته، أقرت بالشواغل المتعلقة بالإجهاد ومشكلات الصحة النفسية، كما أشارت إلى أهمية السعي إلى إنشاء نظام للموارد البشرية يمكن للموظفين التنبؤ به بقدر أكبر. وأعادت اللجنة تأكيد أن الموظفين يمثلون أعظم ثروات المنظمة، ولذا يلزم دعمهم وحمايتهم. وفي هذا السياق، أشارت الأمانة إلى أن زيادة استدامة التمويل من شأنها أن تسهم في تحسين بيئة العمل، حيث إنها ستساعد على التصدي للتحديات الراهنة المتعلقة بأساليب التعاقد ومدة العقود.

٤٠- وحثّت اللجنة الأمانة على مواصلة جهودها المبذولة لضمان السلامة النفسية للقوى العاملة، وتعزيز الدعم المقدم إلى الموظفين، بما في ذلك توفير خدمات المشورة للموظفين. ودعت إلى زيادة إتاحة المساعدة القانونية والقدرة على إجراء التحريات على الصعيد الإقليمي. وأشارت إلى مصادر قلق جمعيات الموظفين فيما يتعلق بالتنقل والتطور المهني.

٤١- وفيما يتعلق بالمسألة التي أثارها اللجنة بشأن أجور الموظفين غير المصنّفين في رتب، أشارت الأمانة إلى أن لجنة الخدمة المدنية الدولية أنشأت هذه المستويات استناداً إلى مبدأ انتقاء الربح والخسارة، ودعت إلى دعم الدول الأعضاء في هذا الصدد.

٧-٣ تقرير أمين المظالم (الوثيقة مت ١٥٦/٤ معلومات/٤)

٤٢- عرض أمين المظالم في المنظمة تقريره، وأشار إلى أنه أعد بالتشاور مع جميع أمناء المظالم الإقليميين. وركز على أثر المشكلات التي لم تحل بعد المتعلقة بالتمويل المستدام وأساليب التعاقد، وما يترتب عليها من ضغوط بيئية ونفسية، بما في ذلك غياب الموظفين أو عدم استبدال الموظفين المغادرين للمنظمة. وفي ظل عدم اليقين الحالي، شجّع الموظفين على التكلم والإنصات في الوقت نفسه، وعلى مراعاة معايير السلوك التي ينص عليها ميثاق قيم المنظمة.

٤٣- وأعربت اللجنة عن تقديرها للتقرير ولدور الوساطة الذي يضطلع به أمناء المظالم. وأشارت إلى أن بيئة العمل التي يسودها الاحترام، والتي تشمل الدعم النفسي الاجتماعي، تُعد أمراً حيوياً. ورَحَّبَت اللجنة بالإجراءات المقترحة التي يمكن للمديرين والموظفين اتخاذها فرادى أو جماعة لتحسين مكان العمل والمساهمة في تغيير المنظمة في الوقت ذاته، إلى جانب الخطوات التي تُتخذ من أجل التصدي للسلوك المسيء. وأقر بضرورة التمويل المرن الذي يمكن التنبؤ به من أجل التصدي للتحديات المتعلقة بأساليب التعاقد وزيادة استخدام العقود المؤقتة.

٨-٣ معلومات محدثة عن الموارد البشرية (الوثيقة مت ١٥٦/٤٨)

٩-٣ تعديلات النظام الأساسي للموظفين ولوائح الموظفين (الوثيقتان مت ١٥٦/٥٠ تتقيح ١ ومت ١٥٦/٥٠ إضافة ١)

١٠-٣ تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية (الوثيقة مت ١٥٦/٥١)

٤٤- قدمت الأمانة ملخصاً للمعلومات الواردة في الوثائق مت ١٥٦/٤٨، ومت ١٥٦/٥٠ تتقيح ١ ومت ١٥٦/٥١.

٤٥- ورَحَّبَت اللجنة بالمدير الجديد لإدارة الموارد البشرية والمواهب، وأعربت عن تقديرها للمعلومات المقدمة في التقارير، بما في ذلك التفاصيل المتعلقة بتعزيز سياسات التنوع والإنصاف وشمول الجميع. وأحاطت علماً بالمعلومات المتعلقة بالتعاقد مع القوى العاملة المنتسبة، وشدّدت على ضرورة استخدام أسلوب التعاقد الملائم للمهام التي يتعيّن الاضطلاع بها.

٤٦- ورداً على الشواغل التي أعرب عنها فيما يتعلق بأساليب التعاقد والاستعانة بالموظفين المنتسبين، أوضحت الأمانة أن عدد المنتسبين قد انخفض انخفاضاً كبيراً في الفترة المشمولة بالتقرير، وأن المناقشات جارية بشأن ضرورة التعجيل بوضع أساليب جديدة للتعاقد أشد ملاءمة لاحتياجات المنظمة.

٤٧- وشددت اللجنة على أهمية الصحة والسلامة النفسية للموظفين، سواء في ظروف العمل العادية أو في سياق العمليات الخاصة بالأزمات الإنسانية. وأثنت اللجنة على الأمانة للتقدم الذي أحرزته في تحقيق التوازن العام بين الجنسين وتحسين التمثيل الجغرافي، ولاسيما فيما يتعلق بالبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. كما شجّعت الأمانة على مواصلة جهودها المبذولة لتحسين التوازن بين الجنسين في الرتب ف-٦ ومد-١ ومد-٢ وبين رؤساء المكاتب القطرية للمنظمة. وأوضحت الأمانة في الرد على ذلك أنه يجري تعزيز التوعية لمواصلة تحسين التكافؤ بين الجنسين في الفئات التي لم يتحقق فيها بعد.

٤٨- وأحاطت اللجنة علماً بالتدابير التي اتخذت لاجتذاب المواهب واستبقائها، وأيدتها، وسلّطت الضوء على أهمية الحفاظ على مجموعة عناصر الأجر التنافسية. وأفادت الأمانة بأنها تعمل مع لجنة الخدمة المدنية الدولية في سياق مبادراتها الجارية على استعراض مجموعة عناصر الأجر للموظفين في النظام الموحد للأمم المتحدة. وتُعد الأمانة جزءاً من الفريق العامل المعني التابع للجنة الخدمة المدنية الدولية، وقد أحرز بعض التقدم، فيما يتعلق مثلاً بتصنيف مراكز العمل.

٤٩- وأشارت اللجنة إلى أن أكاديمية منظمة الصحة العالمية يمكنها أن تؤدي دوراً في تعزيز قدرات القوى العاملة. وأكدت الأمانة أن الأكاديمية هي إحدى المبادرات التي استُحدثت في إطار تحويل المنظمة، وأنها تستهدف توفير التدريب للجمهور الداخلي والخارجي، من أجل الإسهام في التطوير الوظيفي للموظفين.

٥٠- وفيما يتعلق بالتغييرات التي يُقترح إدخالها على الأجور، فإن هذه التغييرات تستند إلى مبدأ عدم الخسارة وعدم الربح، وتستند فيما يتعلق بالإدارة العليا، إلى الممارسات الحالية على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

أوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقريرين الواردين في الوثيقتين م ١٥٦/٨ وم ١٥٦/٥١، وأن يعتمد القرارات الأربعة الواردة في الوثيقة م ١٥٦/٥٠ تنقيح ١. واقترحت كذلك، في إطار توجيه تنفيذ الولايات القائمة للأمانة، أن تقوم الأمانة بما يلي:

(أ) مواصلة العمل على تحقيق التكافؤ بين الجنسين في الرتب ف-٦ ومد-١ ومد-٢ وبين رؤساء المكاتب القطرية؛

(ب) مواصلة دعم الصحة والسلامة النفسية للقوى العاملة.

١١-٣ المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول

- تقرير عن تنفيذ إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول (الوثيقة م ١٥٦/٣٨)
- الجهات الفاعلة غير الدول التي تربطها علاقات رسمية بالمنظمة (الوثائق م ١٥٦/٣٩ وم ١٥٦/٣٩ إضافة ١ وم ١٥٦/٣٩ إضافة ٢)

٥١- عرضت الأمانة التقارير التي ركزت على الإنجازات الرئيسية الرامية إلى تعزيز تنفيذ إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول، ونتائج الاستعراض الذي يُجرى كل ثلاث سنوات للجهات الفاعلة غير الدول التي تربطها علاقات رسمية بالمنظمة.

٥٢- ورحبت اللجنة بالتقارير وأحاطت علماً بالأثر الإيجابي لمشاركة الجهات الفاعلة غير الدول على عمل المنظمة والصحة العامة. وشددت على أهمية تعزيز المشاركة الشفافة والتعاونية، وتوطيد التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة، ومواصلة جهود التدريب وبناء القدرات التي يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة. ويظل لإيلاء العناية الواجبة وتقييم المخاطر في عمل المنظمة مع الجهات الفاعلة غير الدول أهمية حاسمة في هذا السياق. وأكدت الأمانة للجنة حرصها على تعزيز المشاركات التي تدعم السعي المشترك نحو تحقيق الأهداف الصحية العالمية، ومواصلة التقييم المنتظم لإطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول.

٥٣- وفيما يتعلق بالجهات الفاعلة غير الدول التي تربطها علاقات رسمية بالمنظمة، أشارت اللجنة إلى أن الأمانة قد استعرضت التعاون خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٤ واقترحت تجديد العلاقات الرسمية مع ٧٤ كياناً. ووافقت على إرجاء استعراض العلاقات مع التحالف العالمي لمكافحة التبغ وجمعية زرع الأعضاء ومؤسسة المرأة في مجال الصحة العالمية إلى الدورة الثامنة والخمسين بعد المائة للمجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٦.

٥٤- وأحاطت اللجنة علماً أيضاً بأن الأمانة اقترحت وقف العلاقات الرسمية مع الكيانات التالية: مجلس البحوث الصحية من أجل التنمية والاتحاد الدولي لإدارة النفايات الصلبة.

٥٥- إضافة إلى ذلك، أحاطت اللجنة علماً بمقترح قبول طلب الدخول في علاقات رسمية مع المنظمة المقدم من مبادرة "عازمون على إنقاذ الأرواح" (Resolve to Save Lives)، بعد الاستعراض وبذل العناية الواجبة.

وأوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقريرين الواردين في الوثيقتين م ١٥٦/٣٨ وم ١٥٦/٣٩، وبأن يعتمد مشروع المقرر الإجرائي الوارد في الوثيقة م ١٥٦/٣٩ إضافة ١.

البند ٤ من جدول الأعمال: اعتماد التقرير واختتام الاجتماع

٥٦- اعتمدت اللجنة تقريرها.

= = =